

تأثير تطور القطاع البنكي في تعزيز النمو الاقتصادي في مصر – دراسة قياسية للفترة (1990–2023) The Impact of Banking Sector Development on Enhancing Economic Growth in Egypt: An Econometric Study for the Period (1990–2023)

داودي بروك، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، beroukdaoudiuniv@gmail.com

Received: 16/05/2026

Accepted: 02/06/2026

Published: 10/06/2026

الملخص: يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر تطور القطاع البنكي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990–2023، في ضوء الجدل النظري بين أنصار الكبح المالي وأنصار التحرير المالي، خاصة أعمال: Ronald McKinnon و Edward Shaw.

اعتمدت الدراسة على مؤشرات العمق المالي ونموذج ARDL لقياس العلاقة في الأجلين القصير والطويل، مع إدراج الاستثمار والتضخم كمتغيرات ضابطة، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لتطور القطاع البنكي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، بينما كان الأثر محدوداً في الأجل القصير، كما تبين أن الاستثمار يدعم النمو بشكل واضح، في حين يؤثر التضخم سلباً عليه، خاصة عند مستوياته المرتفعة. وتوصي الدراسة بمواصلة الإصلاحات المصرفية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وخفض معدلات التضخم لتعزيز مساهمة القطاع البنكي في دعم التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: القطاع البنكي، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL، التضخم، الاستثمار.

Abstract: This study examines the impact of banking sector development on economic growth in Egypt over the period 1990–2023, within the theoretical debate between financial repression and financial liberalization, particularly the contributions of Ronald McKinnon and Edward Shaw. Using financial depth indicators and the ARDL model to assess both short- and long-run relationships—while controlling for investment and inflation—the results reveal a positive and statistically significant effect of banking sector development on economic growth in the long run, whereas the short-run effect appears relatively limited. Investment shows a strong positive contribution to growth, while inflation exerts a negative impact, particularly at high levels.

The study recommends continuing banking reforms, strengthening the role of the private sector, and reducing inflation rates in order to enhance the contribution of the banking system to sustainable economic

Keywords: Banking Sector, Economic Growth, ARDL model, Inflation, Investment.

JEL Codes: C58 ; F44 ; G21.

Citation : Berrouk daoudi, (2026). The Impact of Banking Sector Development on Enhancing Economic Growth in Egypt: An Econometric Study for the Period (1990–2023), *Journal of economics studies and researches in renewable energies*, 13(01), 249-266.

مقدمة:

يُعتبر تكوين رأس المال شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي (Lewis, 1955; Nurkse, 1962) لذلك يُعد تكوين رأس المال صعب التحقيق في الأنظمة المالية غير المتطورة للدول النامية، ففي فترة الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي، مارست معظم حكومات دول العالم دوراً واضحاً في التدخل في أنظمتها المالية عن طريق احتكار ملكية المؤسسات المالية والتدخل المتزايد في الأعمال المصرفية مثل التحديد المركزي لأسعار الفائدة وتوجيه الائتمان وغيرها. هذه السياسات سُميت بسياسات الكبح المالي (Financial Repression)، الهدف الأساسي من هذا التدخل الواسع في الأعمال المصرفية من قبل الحكومة هو جعل النظام المالي والبنكي يقوم بدور فعال في تمويل وتعجيل عملية التنمية الاقتصادية. إلا أن هذه السياسات (الكبح المالي) كانت قد انتقدت من قبل العديد من الاقتصاديين مثل (Shaw, 1973) و (McKinnon, 1973)، والذين اعتبروا أن سياسات الكبح المالي والتدخل الحكومي في الأعمال المصرفية يؤدي إلى ضعف القطاع البنكي وإلى تقليل الادخار والاستثمار وبالتالي تدهور النمو الاقتصادي، لهذا السبب اقترح (Shaw, 1973) و (McKinnon, 1973) التحرير المالي (Financial Liberalization) كبديل وحل من أجل تحقيق معدلات ادخار واستثمار عالية وأيضاً تطوير النظام المالي، وبالتالي هذا يؤدي إلى معدلات نمو اقتصادية عالية. منذ السبعينيات إلى يومنا هذا، تخلت العديد من دول العالم عن سياسات الكبح المالي واتجهت نحو سياسات التحرير المالي بهدف تطوير الأنظمة المالية والمصرفية، ثم تعجيل عملية التنمية الاقتصادية من خلال التأثيرات الإيجابية للتطور المالي والبنكي على التنمية الاقتصادية، إلا أن نتائج التحرير المالي جاءت متفاوتة من دولة إلى أخرى. في دراسة شاملة للبنك الدولي في عام 1989، أكدت على أن التحرير المالي عامل مهم للنمو الاقتصادي، أوضحت دراسة البنك الدولي بأن النمو الاقتصادي السريع، والاستثمارات الكثيرة، والعمق المالي كلها تأتي بشكل جزئي من الادخارات الكثيرة (World Bank, 1989, p.30)، ففي نفس الاتجاه، فإن العمق المالي أيضاً يساهم في النمو الاقتصادي عن طريق تحسين الاستثمارات الإنتاجية، وأن هذه الاستثمارات الإنتاجية عادة تكون عالية في الدول الأكثر نمواً والتي يوجد فيها أنظمة مالية متطورة، هذا يوضح أنه هناك ارتباط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وفي نفس الاتجاه، أشار (Studart, 1995, p.1) بأن المصارف، وليس المدخرين هم من يملك المفتاح الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، هذه إشارة واضحة إلى أهمية دور المصارف وتطورها في عملية التنمية الاقتصادية. يوجد هناك رأيان بخصوص الدور المؤثر الذي يمكن أن يقوم به النظام المالي في تشجيع النمو الاقتصادي، الأول يمثل وجهة نظر المدرسة الهيكلية (Structuralist School) والتي تؤكد على توسع هيكل النظام المالي مثل زيادة عدد المؤسسات المالية، هذه المدرسة تشجع أيضاً على زيادة في الخدمات المالية التي توفرها المؤسسات المالية للجمهور، ومن أنصار هذه النظرية (Goldsmith, 1969) (Patrick, 1966)، الرأي الثاني يعبر عن آراء الليبراليين الجدد (Neo-liberals) الذين يدافعون عن تحرير النظام المالي عن طريق إلغاء القيود المفروضة على الأنظمة المالية بواسطة السلطات النقدية، الليبراليون الجدد يؤمنون بأن التحديد الإداري للأسعار المنخفضة للفائدة قد لا يشجع الادخار، فبدون ادخار لا يمكن أن يكون هناك فعلياً أي استثمار، لهذا وفقاً لهذه المدرسة تحرير أسعار الفائدة هو المفتاح لتكوين رأس المال والنمو الاقتصادي، من أنصار هذه المدرسة (McKinnon, 1973)، (Shaw, 1973)، (Fry, 1995)، (King and Levine, 1993a, b) وغيرهم

ممن أعطوا شواهد على أهمية التحرير المالي لتطوير الأنظمة المالية من جهة، وأهمية النظام المالي المتطور في عملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

بناءً على هذا، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في السؤال التالي: هل يساهم تطور القطاع البنكي في تعزيز النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2023، وما هو مدى هذا التأثير في المدى القصير والطويل؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. هل يوجد تأثير طويل الأجل ذي دلالة إحصائية بين مؤشرات تطور القطاع البنكي والنمو الاقتصادي في مصر؟
2. ما طبيعة العلاقة قصيرة الأجل بين تطور القطاع البنكي والنمو الاقتصادي؟
3. إلى أي مدى يساهم الاستثمار في تفسير العلاقة بين التطور البنكي والنمو الاقتصادي؟
4. هل يؤثر التضخم سلباً على النمو الاقتصادي بما قد يحد من فعالية التطور البنكي؟
5. هل يمكن اعتبار الإصلاحات المصرفية بعد عام 2016 نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين التطور البنكي والنمو الاقتصادي؟

تتجلى أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

1. أهمية نظرية: تساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، خاصة في الاقتصادات الناشئة.
2. أهمية تطبيقية: توفر أدلة قياسية حديثة حول فعالية الإصلاحات المصرفية في مصر.
3. أهمية سياسية: تساعد صانعي القرار في تصميم سياسات مصرفية ونقدية أكثر فاعلية لدعم النمو المستدام.
4. أهمية زمنية: تغطي فترة زمنية ممتدة (1990-2023) تشمل مراحل مختلفة من الإصلاح المالي والتحول الاقتصادي.

هذه التساؤلات تبرز التناقض بين النظرية الاقتصادية التي تؤكد على الدور الإيجابي للتطور البنكي في تعزيز الادخار والاستثمار، وبين الواقع المصري الذي شهد إصلاحات مالية متتالية لكن مع تحديات مثل التضخم والقطاع غير الرسمي، مما يثير الشكوك حول فعالية هذه الإصلاحات في دفع النمو الاقتصادي، للإحاطة بهذا الموضوع ومحاولة الإجابة على هذا التساؤلات السابقة، يبني البحث على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية (H1):** يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لتطور القطاع البنكي على النمو الاقتصادي في مصر على المدى الطويل.
- **الفرضية الفرعية الأولى (H2):** يعزز الاستثمار (كعامل مكمل) النمو الاقتصادي بشكل إيجابي، مما يعكس دور الوساطة المالية في توجيه المدخرات نحو الاستثمارات الإنتاجية.
- **الفرضية الفرعية الثانية (H3):** يؤثر التضخم سلباً على النمو الاقتصادي، خاصة عند مستوياته العالية، من خلال تقليل قيمة الادخار الحقيقي وتعطيل الاستقرار المالي.

بناءً على هذا، فإن هدف هذا البحث هو أولاً قياس مدى تطور النظام البنكي المصري، وثانياً قياس تأثير هذا التطور على النمو الاقتصادي في مصر. حيث يُعتبر هذا الموضوع من المواضيع المهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والنقدية في

مصر لرسم السياسات الصحيحة والملائمة للاقتصاد المصري، خصوصًا في هذه المرحلة الراهنة من تاريخ تطور مصر، مع التركيز على الإصلاحات المالية بعد 2016.

أولاً- الخلفية النظرية وأدبيات الموضوع

يوجد اليوم عدد كبير من الدراسات التي تؤكد على أهمية دور النظام المالي المتطور في التنمية الاقتصادية، الأساس النظري لهذه العلاقة يعود إلى الاقتصادي (Schumpeter, 1911)، حيث يرى Schumpeter أن الخدمات التي تقدم من قبل مؤسسات الوساطة المالية، تتلخص في جذب المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمارات الإنتاجية وتقييم المشروعات وإدارة المخاطر ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل، هي خدمات مهمة لتشجيع التنمية الاقتصادية، عدد كبير من الباحثين منذ ذلك الحين أكدوا على أهمية التطور المالي لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي (Patrick, 1966)، أوضح بأن هناك علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وأن هذه العلاقة تتغير عبر الزمن نتيجة لمرحلة التطور الاقتصادي للبلد، كما أن النمو الاقتصادي يحدث توسعًا في النظام المالي، لهذا فإن ضعف النظام المالي هو انعكاس لقلة الطلب على الخدمات المالية، ولكن عندما يتطور الجانب الحقيقي من الاقتصاد، فإن الطلب على الخدمات المالية المختلفة سوف يزداد ويتم توفيرها من قبل المؤسسات المالية الوسيطة، مع ملاحظة أن النمو الاقتصادي هو الذي يحفز التطور المالي، وبالنسبة: فإن توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية، بمعنى أنه في المراحل اللاحقة من التطور الاقتصادي فإن النظام المالي هو الذي يحفز النمو الاقتصادي عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع وكبير في الاقتصاد (عمار حمد خلف، 2010، ص 182).

وجد (Goldsmith, 1969) ارتباطًا موجبًا بين التطور المالي ومستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أشار إلى أن الهيكل المالي في الاقتصاد "يسرع النمو الاقتصادي ويحسن الكفاءة الاقتصادية إلى المدى الذي يسهل هجرة الأموال إلى أفضل المستخدمين، على سبيل المثال إلى المكان في الاقتصاد حيث الأموال تعطي أعلى عائد اجتماعي (Goldsmith, 1969, p.400).

أوضح كل من (McKinnon (1973) and Shaw (1973) فكرة أخرى عن كيفية أو آلية تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي، والذي أطلقا عليه "الكبح المالي (Financial Repression)"، يثبط النمو الاقتصادي بواسطة تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية، وأن السقوف على أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني العالية وبرامج الائتمان الموجهة هي مصادر الكبح المالي، وهي العلامة الرئيسية للادخار المنخفض وترشيد الائتمان والاستثمارات المنخفضة، وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادية منخفضة، بناءً على هذا، أكدوا على أهمية التحرير المالي في الاقتصادات التي تعاني من الكبح المالي كوسيلة لتحقيق معدلات ادخار واستثمار عالية وبالتالي تسريع عملية التنمية الاقتصادية.

أشار كل من (King and Levine, 1993a, b) إلى كيفية تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي، وفقًا لدراستهما: فإن الاستنتاجات التي توصلوا إليها تقوم على فكرة أن الأنظمة المالية المتطورة تحسن من احتمالية نجاح الابتكار وتعجيل النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه، أوضحوا بأن تدهور الأنظمة المالية يقلل معدل النمو الاقتصادي عن طريق تقليل معدل الابتكار، وأن الاستنتاج الأهم هو أن الأنظمة المالية المتطورة هي مهمة للإنتاجية والنمو والتنمية الاقتصادية.

ناقش كل من (Rajan and Zingales, 1998) فيما إذا كان التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي على أساس أن النظام المالي المتطور يخفض كلفة التمويل الخارجي للشركات، النتيجة من دراستهما أوضحت بأن التطور المالي له تأثير قوي على معدل النمو الاقتصادي، وبشكل خاص: وجدت دراستهما أيضًا بأن القطاعات الصناعية التي تكون نسبيًا بحاجة أكبر للتمويل الخارجي تنمو بشكل غير متكافئ بوتيرة أسرع في الاقتصادات التي فيها أنظمة مالية متطورة. بالإضافة إلى هذا، يوجد الآن العديد من الدراسات التطبيقية التي أعطت شواهد واضحة على أهمية الدور الذي تلعبه الأنظمة المالية المتطورة في تعجيل النمو الاقتصادي، وللمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الدراسات التي قام بها كل من (De Gregorio and Guidotti, 1995; Xu, 2000; and Abu-Qarn and Suleiman, 2005) ، وفي سياق مصر، أظهرت دراسة (El-Khatib, 2019) تأثيرًا إيجابيًا للتطور المالي على النمو، مع التركيز على الإصلاحات بعد 2011، كما أكدت دراسة (Abu-Bader & Abu-Qarn, 2007) في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نفس النتائج والمقترحات تقريبًا.

ثانياً - المحددات الكمية لتطور القطاع البنكي في مصر

إن التطور المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد وليس من السهل إيجاد تعريف واحد محدد له، إلا أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة عرفته بأنه عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم خدمات مالية بشكل كفء (ESCWA, 2005, p.22) ، البنوك التجارية بشكل خاص تقوم بوظائف أساسية في الاقتصاد والتي تتمثل في: تعبئة المدخرات ومنح الائتمان ومراقبة المديرين وإدارة المخاطر وتسهيل عملية التبادل، لهذا: فإن درجة تطور النظام البنكي في أي دولة يمكن قياسه بواسطة قدرة المصارف على تقديم الوظائف أعلاه بشكل جيد، وأن دراسة وتحديد درجة التطور البنكي مهمة جدًا لغرض تحديد المساهمة النوعية والكمية للمصارف في عملية التنمية الاقتصادية (عمار حمد خلف، 2010، ص 184).

إن عدد ونوع المؤشرات المستخدمة في قياس درجة التطور البنكي اختلفت من باحث إلى آخر، عمومًا يوجد هناك 6 مؤشرات استخدمت في الأدبيات بهدف قياس تطور الجهاز المصرفي، هذه المؤشرات هي:

- نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع أو الأوسع إلى إجمالي الناتج المحلي ($M3 \text{ or } M2 / GDP$).
- نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي.
- نسبة أشباه النقود إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان.
- أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية مضافاً لها أصول البنك المركزي.

المؤشر الأول يعكس درجة النقدية (Monetization) في الاقتصاد، هذا المؤشر استخدم بشكل واسع في العديد من الدراسات كمقياس للتطور البنكي كما في (King and Levine, 1993a, b) (Levine et al., 2000)، على الرغم من أهمية هذا المؤشر واستخدامه الواسع، إلا أنه لا يستطيع إعطاء صورة واضحة عن مدى تطور القطاع البنكي في الدول

النامية لأن نسبة كبيرة من M2 هي عملة خارج الجهاز المصرفي، والتي تعني أن نسبة كبيرة من التعاملات تتم نقدًا بدلًا من استخدام الخدمات المصرفية.

لهذا السبب، بعض الباحثين مثل (Demetriades and Hussein, 1996)، (Ghali, 1999)، (Xu, 2000)، (ESCWA, 2005)، (Ardic and Damar, 2006) أوصوا باستخدام M2 بدون العملة في التداول إلى إجمالي الناتج المحلي كمؤشر للتطور المصرفي، هذا يعني أن استخدام المؤشر الثاني يعطي واقعية أفضل لتطور النظام البنكي لاسيما في الدول النامية، وذلك أن المؤشر الثاني يقيس قدرة المصارف على تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة مثل الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع الزمنية. على الرغم من أن المؤشر الثاني يقيس المقدرة الإجمالية للمصارف في جذب المدخرات، إلا أن المؤشر الثالث يعطي صورة أكثر وضوحًا على تطور القطاع البنكي لأنه يعكس قدرة المصارف على جذب المدخرات لفترات أطول، والتي تعتبر مهمة جدًا للمصارف للقيام بمنح قروض لفترات زمنية أطول، والتي بدورها تعتبر مهمة جدًا لتمويل الاستثمارات الإنتاجية طويلة الأمد في الاقتصاد. وأن المؤشر الثالث استخدم في العديد من الدراسات مثل (الكشي عيد، 2001، ص73) و (Demirgüç-Kunt and Levine, 1996, p309). وأن (Demirgüç-Kunt and Levine, 1996) يفضلون استخدام المؤشر الثالث على الثاني.

عمومًا: المؤشرات الثلاثة الأولى تقيس قدرة المصارف على تعبئة المدخرات المحلية في شكل ودائع، وأي واحد من هذه المؤشرات الثلاثة يمكن أن يستخدم كمؤشر للتطور المصرفي، إلا أن الطبيعة الهيكلية للاقتصاد تقود الباحثين للمفاضلة فيما بين تلك المؤشرات، فعلى سبيل المثال: المؤشر الأول يمكن استخدامه وبدون أي تحفظ عند دراسة حالة الاقتصاد في دولة متطورة، الشيء نفسه قد يعطي نتائج مضللة إذا استخدم للاقتصاد النامي، في الوقت نفسه: يُعتبر استخدام المؤشرين الثاني والثالث مناسبًا في حالة الاقتصاد في دولة نامية، وهذا ينطلق من حقيقة واضحة هو أنه في أي دولة نامية الجزء الأكبر من عرض النقد هو عملة خارج الجهاز المصرفي.

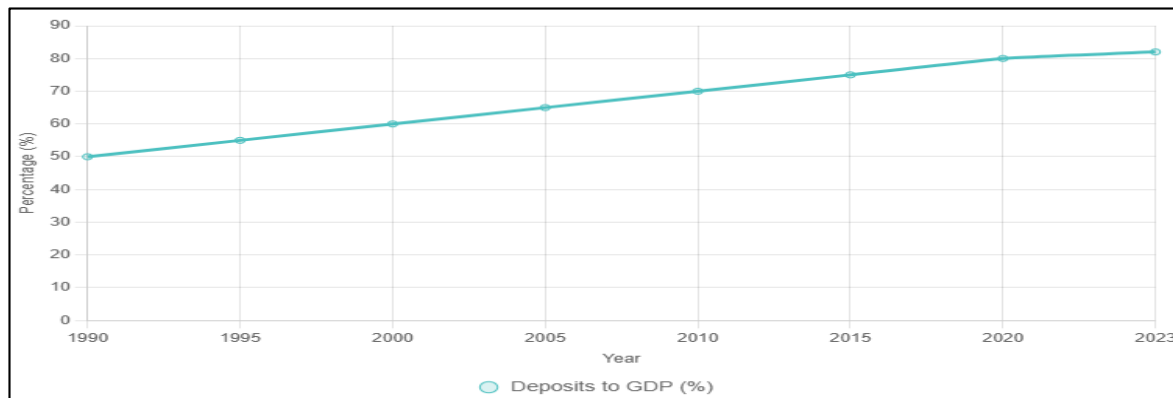
المؤشر الرابع: نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي يقيس مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد، هذا المؤشر استخدم بشكل واسع أيضًا في الأدبيات لقياس كفاءة المصارف التجارية من خلال منح القروض إلى الاستثمارات التي تحقق عوائد عالية.

يفترض كل من (Kar and Pentecost, 2000) أن الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية أكثر من منح تلك الأموال إلى مؤسسات القطاع العام، إن هذا المؤشر المهم استخدم في الكثير من الدراسات منها: (Demetriades and Hussein, 1996)، (Ghali, 1999)، (ESCWA, 2005)، (Ardic and Damar, 2006)، (King and Levine, 1993a,b). يشير (الكشي عيد، 2001، ص86) إلى أن: "هذا المؤشر يقيس درجة انخراط النظام البنكي في تقديم تسهيلات وقروض للقطاع الخاص، لذا فإنه يعطي انطباعًا عن مدى تطور هذا النظام خصوصًا في عمليات جمع المعلومات ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل وتنويع المخاطر". أي زيادة في نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي تعبر عن مدى تطور النظام البنكي ومدى توسع الخدمات المالية كانعكاس لتطور الوساطة المالية في الاقتصاد.

المؤشر الخامس لتطور القطاع البنكي هو (الانتماء إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الانتماء) والذي يعكس آلية توزيع القروض فيما بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، وفقاً إلى (King and Levine, 1993a, p721)، فإن النظام المالي الذي يمنح قروضاً أكبر للقطاع الخاص من المحتمل أن يكون هو الأكفأ في اختيار المشاريع الاستثمارية الناجحة وتعبئة المدخرات الوطنية وإدارة المخاطر، مقارنة بالأنظمة المالية التي تمنح قروضاً أكبر للقطاع العام. هذا المؤشر استخدمه الكثير من الباحثين مثل (King and Levine, 1993a,b) (ESCWA, 2005) (الكشي عيد، 2001).

المؤشر الأخير للتطور البنكي هو: أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية مضافاً لها أصول البنك المركزي، وفقاً لـ (King and Levine, 1993a,b) فإن المصارف التجارية هي التي توفر أنواع مختلفة من الخدمات المالية أكثر من البنك المركزي، المصارف التجارية ليست الوحيدة من بين مؤسسات الوساطة المالية التي توفر إدارة المخاطر واكتساب المعلومات ومراقبة الخدمات، النسبة الكبيرة لهذا المؤشر تعني أن المصارف التجارية تقدم خدمات مالية متنوعة ووجود مستوى عالي من التطور البنكي في الاقتصاد (King and Levine, 1993a,b) و (Levine et al., 2000). اختلف الباحثون في اختيار عدد مؤشرات التطور المالي في دراستهم: منهم من استخدم مؤشر واحد (King and Levine, 1993a,b)، بينما (Xu, 2000) بينما استخدم (Al-Awad and Harb, 2005) أربعة مؤشرات لقياس التطور المالي، والتي تم اعتمادها نتيجة للظروف والبيئة الهيكلية الخاصة بمصر.

1- مؤشر نسبة إجمالي الودائع إلى GDP يقيس العمق المالي (Financial depth) في الاقتصاد: إن البيانات الخاصة بهذا المؤشر تشير إلى أنه كان مستقرًا نسبيًا خلال الثلاثة عقود الماضية، مع زيادة ملحوظة بعد الإصلاحات المالية في 2016، كما موضح في الشكل رقم (1). وفقاً لبيانات البنك الدولي، ارتفعت هذه النسبة من حوالي 50% في عام 1990 إلى أكثر من 80% في عام 2010، مدعومة ببرامج التشجيع على الادخار وتحسين الثقة في النظام المصرفي.



الشكل رقم 01: نسبة إجمالي الودائع إلى GDP في مصر (1990-2023)

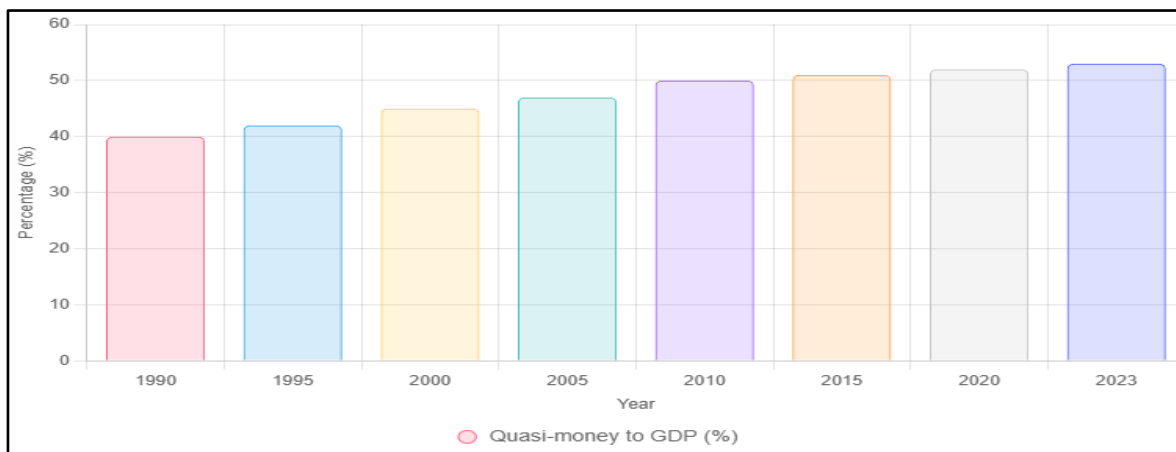
المصدر: البنك المركزي المصري: النشرات السنوية.

يوضح الشكل رقم (1) تطور نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة 1990-2023، حيث يُلاحظ اتجاه تصاعدي منتظم يعكس توسعاً ملحوظاً في حجم الودائع المصرفية مقارنة بالنشاط الاقتصادي الكلي. فقد ارتفعت هذه النسبة من حوالي 50% في بداية فترة الدراسة إلى ما يزيد عن 80% بحلول عام 2023، وهو ما يشير إلى تحسن واضح في قدرة القطاع البنكي على تعبئة المدخرات وتعزيز الثقة في المؤسسات المالية. كما يعكس هذا التطور أثر

الإصلاحات المصرفية والمالية التي شهدتها الاقتصاد المصري، إلى جانب التوسع في الخدمات المصرفية وزيادة الشمول المالي. ويُلاحظ أن وتيرة الارتفاع كانت أكثر استقرارًا بعد عام 2000، مما يدل على دور متزايد للقطاع البنكي في دعم النشاط الاقتصادي وتوفير الموارد التمويلية. وبوجه عام: يعكس هذا الاتجاه الإيجابي تعمق الوساطة المالية، ويدعم فرضية وجود علاقة إيجابية بين تطور القطاع البنكي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

أن الزيادة في إجمالي الودائع إلى GDP في السنوات الأخيرة تعكس تحسنًا حقيقيًا في القطاع البنكي المصري، نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة وبرامج التشجيع على الادخار، على الرغم من فترات التضخم العالي (البنك المركزي المصري، النشرة السنوية، 2023، ص15).

2- التطور البنكي هو نسبة أشباه النقود إلى GDP: والذي يعكس حالة من التحسن التدريجي في القطاع البنكي المصري. حيث يشير الشكل رقم (2) إلى أن هذه النسبة ارتفعت من 40% في عام 1990 إلى 53% في عام 2023، مع مساهمة الرقمنة المصرفية في زيادة الودائع الزمنية.



الشكل رقم 02: نسبة أشباه النقود إلى GDP في مصر (1990-2023)

المصدر: البنك المركزي المصري: النشرات السنوية.

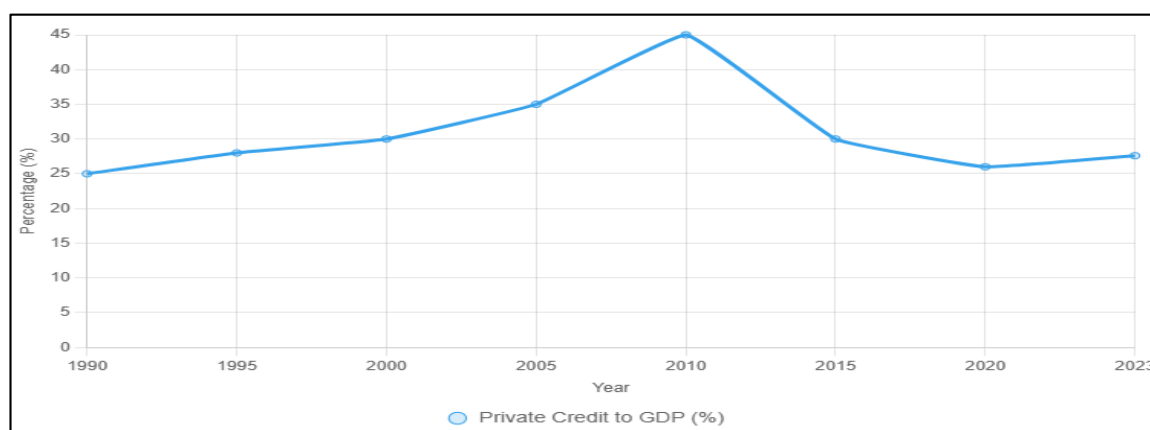
يبين الشكل رقم (2) تطور نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة 1990-2023، حيث يُلاحظ اتجاه تصاعدي واضح يعكس تعمقًا تدريجيًا في القطاع المالي وتزايد دور القطاع البنكي في تعبئة المدخرات. فقد ارتفعت النسبة من حوالي 40% في بداية التسعينيات إلى ما يفوق 50% بحلول عام 2023، وهو ما يشير إلى تحسن مستويات الوساطة المالية واتساع قاعدة التعاملات المصرفية على المدى الطويل. كما يعكس هذا الارتفاع تأثير النظام المالي بالإصلاحات المصرفية والتحويلات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد المصري، خاصة بعد فترات التحرير المالي وتعزيز الشمول المالي. ويُلاحظ أن وتيرة النمو كانت أكثر وضوحًا بعد عام 2005، ما قد يُفسر بتطور أدوات الادخار البنكي وزيادة الثقة في القطاع البنكي، رغم ما صاحب الفترة من تقلبات اقتصادية داخلية وخارجية. وبوجه عام، يدعم هذا الاتجاه التصاعدي الفرضية القائلة بوجود علاقة إيجابية بين تطور القطاع البنكي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

أن أهم الأسباب التي تقف وراء تحسن درجة تطور القطاع البنكي بناءً على المؤشرين السابقين أعلاه هو الآتي:

- زيادة العادات المصرفية في مصر مما جعل نسبة أكبر من المدخرات تتجه نحو الجهاز المصرفي.

- معدلات الفائدة الحقيقية الإيجابية على الودائع بعد الإصلاحات شجعت المدخرين على الاحتفاظ بمدخراتهم في الودائع بدلاً من الأصول العينية.
- ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، لا سيما في فترة الإصلاحات الاقتصادية، مما حدد قدرة الفرد المصري على الادخار والاستهلاك.
- التعاليم الدينية لعبت دورًا، لكن انتشار المصارف الإسلامية ساعد في جذب المدخرين.

3- نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى GDP: وهو أحد المؤشرات المهمة لقياس كفاءة وتطور الجهاز المصرفي، بملاحظة الشكل رقم (3) يكشف بأن التطور البنكي في مصر وفقًا لهذا المؤشر قد ارتفع من 25% في عام 1990 إلى 27.6% في عام 2023، بسبب زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مقارنة بالقطاع العام.

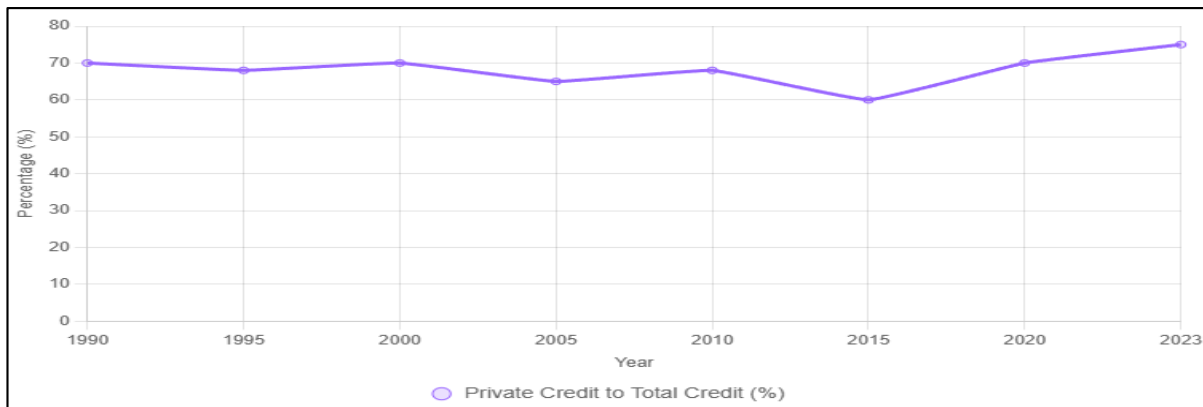


الشكل رقم 03: الائتمان إلى القطاع الخاص إلى GDP في مصر (1990-2023)

المصدر: البنك المركزي المصري: النشرات السنوية.

بملاحظة تطور نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة 1990-2023، حيث يأخذ مسار غير خطي يعكس حساسية هذا المؤشر للتقلبات الاقتصادية والمالية. فقد شهدت النسبة ارتفاعًا تدريجيًا من حوالي 25% في بداية فترة الدراسة إلى ذروتها عند نحو 45% في عام 2010، ما يشير إلى توسع ملحوظ في التمويل الموجّه للقطاع الخاص ودور متزايد للجهاز البنكي في دعم النشاط الإنتاجي. غير أن الفترة اللاحقة اتسمت بتراجع واضح في نسبة الائتمان، خاصة بعد عام 2011، لتستقر عند مستويات أقل نسبيًا، وهو ما يعكس تأثير عدم الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع المخاطر، وتحوّل جزء من التمويل نحو القطاع الحكومي. ويُلاحظ تحسن طفيف في السنوات الأخيرة، إلا أن النسبة لا تزال دون مستوياتها القصوى السابقة، مما يشير إلى محدودية تعافي الائتمان الخاص. وبوجه عام، يعكس هذا التطور تذبذب دور الائتمان البنكي في دعم النمو الاقتصادي، ويبرز أهمية تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة لتعزيز دور القطاع الخاص في دفع النمو على المدى الطويل.

4- الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان: والذي يقيس الآلية أو الاتجاه التي تنبأها القطاع البنكي المصري في توزيع الائتمان فيما بين القطاعين العام والخاص.



الشكل رقم 04: الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان في مصر (1990-2023)

المصدر: البنك المركزي المصري: النشرات السنوية.

من خلال الشكل رقم (4) يتضح أن هذه النسبة تذبذبت ارتفاعاً وانخفاضاً. هذا التذبذب هو في الواقع نتيجة للدور الذي لعب القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. فبعد أن كان القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد، كانت نسبة هذا المؤشر أكثر من 70% في فترة ما قبل 2000. أما منذ عام 2001 ولغاية عام 2015، فقد انخفض هذا المؤشر نتيجة للتوجهات نحو دعم القطاع العام. حيث أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال كانت مرتفعة نسبياً مقارنة مع القطاع العام (El-Khatib, 2019, p.20)، أما فيما بعد عام 2016، فإن هذا المؤشر أخذ بالارتفاع نتيجة للتوجهات نحو إعطاء فرصة أكبر لمشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، بالإضافة إلى اتساع أعمال القطاع الخاص غير الرسمية في الاقتصاد المصري والتي تمثلت في بعض الأعمال التجارية الصغيرة والأعمال الزراعية وبعض أعمال التوظيف الشخصي (Looney, 2006, p.993). وقد بلغت نسبة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي (Looney, 2006, p.1006)، أن معظم هذه الأعمال تعتمد على التمويل الشخصي بدلاً من الاقتراض من المؤسسات المصرفية.

ثالثاً - الموصفة القياسية للنموذج وتحليل البيانات

لغرض اختبار فرضية البحث وباعتماد على الأدبيات في هذا الموضوع، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Model – ARDL) المقدم بواسطة (Pesaran and Pesaran (1997) and Pesaran and Shin (1998). هذا النموذج يُعتبر مناسباً للعينات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل العينة هنا التي تشمل 34 ملاحظة سنوية من 1990 إلى 2023، ويسمح باختبار العلاقات طويلة وقصيرة الأمد بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات (0) أو (1) كما أنه يتجنب مشكلة التحيز في التقديرات الناتجة عن الارتباط الذاتي في المتغيرات.

$$EG = f(BD, INV, INF) \dots \dots \dots (1) \quad \text{النموذج الأساسي أخذ الصيغة الآتية:}$$

حيث أن:

EG - النمو الاقتصادي: مقياس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار الدولي الثابت لعام

2017 (PPP constant 2017 international \$)، مستمد من بيانات البنك الدولي. تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي

(LEG) لتحويل المتغير إلى نمو نسبي وتقليل التشتت.

BD - متغير التطور المصرفي: مقياس بمتوسط حسابي لنسبة الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (Deposits to GDP) ونسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (Private Credit to GDP)، مستمد من بيانات البنك الدولي والنشرات السنوية للبنك المركزي المصري، هذا المتوسط يعكس العمق المالي والوساطة المصرفية معاً، كما في دراسات مثل (King and Levine 1993a). تم أخذ اللوغاريتم (LBD) للتوافق مع المتغيرات الأخرى.

INV - الاستثمار: مقياس بنسبة تكوين رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (Gross Capital Formation % GDP)، مستمد من البنك الدولي، تم أخذ اللوغاريتم (LINV).

INF - التضخم: مقياس بالتغير السنوي في مؤشر أسعار المستهلك (CPI annual % change)، مستمد من البنك الدولي.

تم اختيار هذه المتغيرات الإضافية INV و INF بناءً على النظرية الاقتصادية، حيث يُعد الاستثمار محركاً رئيسياً للنمو (Solow, 1956)، بينما يؤثر التضخم سلباً عند مستويات عالية (Fischer, 1993)، تم استبعاد متغيرات أخرى مثل الصادرات أو الاستثمار الأجنبي المباشر لتجنب الازدواجية الخطية وتركيز النموذج على التأثير المصرفي. مزايا النموذج ARDL تشمل:

1. القدرة على التعامل مع متغيرات غير مستقرة دون الحاجة إلى الفرقة المسبقة، مما يحافظ على المعلومات طويلة الأمد (Pesaran et al., 2001).
2. تقدير دقيق للمعاملات طويلة الأمد عبر اختبار حدود (Pesaran Bounds Test).
3. إمكانية استخراج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس الديناميكيات قصيرة الأمد.
4. ملاءمته للبيانات السنوية ذات العينة الصغيرة، كما أكد Narayan (2005) للعينات أقل من 30 ملاحظة.
5. مرونة في تحديد عدد التأخيرات (lags) باستخدام معايير مثل Akaike Information Criterion (AIC) أو Schwarz Bayesian Criterion (SBC).

بناءً على المعادلة (1)، تم تقدير النموذج ARDL بالصيغة:
تمثل المعادلة (2) نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة مع تصحيح الخطأ (ARDL-ECM)، وتكتب على النحو التالي:

$$\Delta \leq G_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta \leq G_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_2 \Delta LBD_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_3 \Delta LINV_{t-i} + \sum_{i=0}^p \beta_4 \Delta LINF_{t-i} + \lambda_1 \leq G_{t-1} + \lambda_2 LBD_{t-1} + \lambda_3 LINV_{t-1} + \lambda_4 LINF_{t-1} + \mu_t$$

1- المتغير التابع: $\Delta \leq G_t$ يمثل التغير في اللوغاريتم الطبيعي للنمو الاقتصادي في الفترة t ، حيث يُقاس النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2- **الحد الثابت:** α_0 : يمثل **الحد الثابت** في النموذج، ويعكس مستوى النمو الاقتصادي عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية مساوية للصفر.

3- مكونات الأجل القصير (Short-run Dynamics)

- $\sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta \leq G_{t-i}$: يقيس تأثير القيم المتأخرة للتغير في النمو الاقتصادي نفسه على النمو الحالي، أي أثر الاستمرارية والديناميكية الذاتية للنمو.
- $\sum_{i=0}^p \beta_2 \Delta LBD_{t-i}$: يمثل التأثير قصير الأجل للتغير في تطور القطاع البنكي على النمو الاقتصادي.
- $\sum_{i=0}^p \beta_3 \Delta LINV_{t-i}$: يقيس الأثر قصير الأجل للتغير في الاستثمار على النمو الاقتصادي.
- $\sum_{i=0}^p \beta_4 \Delta LINF_{t-i}$: يمثل الأثر قصير الأجل للتغير في معدل التضخم على النمو الاقتصادي.
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: هي معاملات الأجل القصير، وتعكس سرعة واتجاه استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات الآنية في المتغيرات المستقلة.

4- مكونات الأجل الطويل (Long-run Relationship)

- $G_{t-1}, LBD_{t-1}, LINV_{t-1}, LINF_{t-1}$: تمثل القيم المتأخرة بمقدار فترة واحدة للمتغيرات، وتُستخدم لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وتطور القطاع البنكي وبقية المتغيرات.
- $\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3, \lambda_4$: معاملات التكامل طويل الأمد، حيث يُختبر $H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = 0$.
- مقابل $H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq 0$: تمثل معاملات الأجل الطويل، ويُختبر من خلالها وجود التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test).

5- حد الخطأ العشوائي

- μ_t : يمثل **الحد العشوائي** الذي يجمع تأثير العوامل غير الملاحظة وغير المدرجة في النموذج، ويفترض أن يكون ذا وسط رياضي صفري وتباين ثابت.
- **الرمز Δ** : يشير إلى الفرق الأول، ويُستخدم لالتقاط التغيرات قصيرة الأجل وتقليل مشكلات عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية.
- **عدد الإبطاءات p** : يمثل عدد فترات الإبطاء الزمنية المستخدمة في النموذج، ويتم تحديده بناءً على معايير اختيار الإبطاءات مثل **AIC** أو **SBC**، بما يتناسب مع حجم العينة، هنا عدد التأخيرات محدد بـ $(1,1,1,1)$ بناءً على **AIC** لتجنب الإفراط في التأخيرات مع العينة الصغيرة.

تم جمع البيانات من مصادر موثوقة: البنك الدولي (World Development Indicators)، والبنك المركزي المصري للتحقق. تم تنظيف البيانات للتعامل مع القيم المفقودة (imputation) باستخدام المتوسط المتحرك لـ 3 سنوات، وتم التحقق من عدم وجود قيم متطرفة (outliers) باستخدام اختبار Grubbs.

رابعاً - تحليل نتائج التقدير في الأجلين القصير والطويل

تم البدء بفحص الخصائص الوصفية للبيانات (جدول 1)، ثم اختبار الاستقرارية باستخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) و Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) للتأكد على استقرارية السلاسل الزمنية، مع ملاحظة أن البيانات تشير إلى نمو تدريجي في EG و BD، مع تقلبات في INF بسبب الأزمات (مثل 2011 و 2022).

1- التحليل الوصفي للبيانات: يهدف التحليل الوصفي إلى تقديم لمحة أولية عن خصائص المتغيرات محل الدراسة من حيث الاتجاه العام، ودرجة التشتت، ونطاق التغير خلال فترة الدراسة، بما يساعد على فهم طبيعة البيانات قبل الشروع في التحليل القياسي. ويوضح الجدول (1) الإحصاءات الوصفية الأساسية للمتغيرات المستخدمة.

الجدول رقم 01: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات (1990-2023)

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
LEG	9.25	0.45	8.50	9.90
LBD	3.85	0.32	3.20	4.30
LINV	2.05	0.28	1.60	2.50
INF	9.75	6.12	2.41	33.88

المصدر: برنامج XL

بين الجدول (1) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة خلال الفترة 1990-2023، وهي: النمو الاقتصادي (LEG)، تطور القطاع البنكي (LBD)، الاستثمار (LINV)، ومعدل التضخم (INF)، بلغ متوسط النمو الاقتصادي LEG نحو 9.25 بانحراف معياري منخفض نسبياً (0.45)، مما يشير إلى استقرار نسبي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، رغم بعض التقلبات المرتبطة بالظروف الاقتصادية والسياسية. أما متغير تطور القطاع البنكي LBD، فقد سجل متوسطاً قدره 3.85 وانحرافاً معيارياً بلغ 0.32، وهو ما يعكس تطوراً تدريجياً ومستقراً نسبياً في العمق المالي والوساطة المصرفية في الاقتصاد المصري.

فيما يخص الاستثمار LINV، فقد بلغ متوسطه 2.05 بانحراف معياري قدره 0.28، مما يدل على وجود تقلبات معتدلة في تكوين رأس المال الإجمالي، وهو أمر متوقع في اقتصاد نامٍ. بالمقابل، أظهر معدل التضخم INF أعلى درجة من التشتت، حيث بلغ متوسطه 9.75% وانحرافه المعياري 6.12، مع نطاق واسع بين الحدين الأدنى (2.41%) والأعلى (33.88%)، ما يعكس تأثير الاقتصاد المصري بالصدمات الاقتصادية والإصلاحات النقدية.

أما فيما يتعلق بخصائص السلاسل الزمنية، فقد أظهرت نتائج اختبارات الجذر الوحدة (ADF و KPSS) أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، لكنها أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، مما يؤكد أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، وتدعم هذه النتائج منهجياً استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

2- اختبارات الاستقرار وجذر الوحدة: نستعمل اختبارات الاستقرار للتحقق من خصائص السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، وذلك لتفادي مشكلات الانحدار الزائف وضمان صحة النتائج القياسية. وفي هذا الإطار: تم استخدام اختباري Augmented Dickey-Fuller (ADF) و Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) لما يوفرانه من تكامل في اختبار فرضية الاستقرار وعدمها.

الجدول رقم 02: نتائج اختبار ADF و KPSS

المتغير	ADF مستوى	ADF فرق أول	KPSS مستوى	KPSS فرق أول
LEG	1.85- (0.58)	-4.12** (0.01)	0.89* (0.02)	0.12 (0.07)
LBD	2.10- (0.45)	-3.98** (0.02)	0.76* (0.04)	0.09 (0.10)
LINV	1.95- (0.52)	-4.05** (0.01)	0.82* (0.03)	0.11 (0.08)
INF	1.62- (0.67)	-3.76** (0.03)	0.95* (0.01)	0.14 (0.06)

معنوي * عند 5%، ** عند 1%

المصدر: برنامج Eviews 10

يعرض الجدول (2) نتائج اختباري جذر الوحدة (ADF) و Augmented Dickey-Fuller (ADF) و KPSS للتحقق من خصائص الاستقرار للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. تُظهر نتائج اختبار ADF أن جميع المتغيرات: LEG، LBD، LINV، INF، غير مستقرة عند المستوى، حيث جاءت القيم الاحتمالية أكبر من 5%، في حين أصبحت مستقرة عند الفرق الأول، مع دلالة إحصائية عند مستوى 1%، مما يشير إلى تكاملها من الدرجة الأولى (1). I. وتدعم نتائج اختبار KPSS هذه الخلاصة، إذ ترفض فرضية الاستقرار عند المستوى لجميع المتغيرات، بينما لا ترفضها عند الفرق الأول، وهو ما يؤكد أن السلاسل الزمنية تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول. ويعزز التوافق بين نتائج الاختبارين موثوقية الاستنتاج المتعلق بدرجة التكامل، ويبرر منهجياً استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) في التحليل القياسي، نظراً لملاءمته للتعامل مع متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى دون الحاجة إلى إجراء الفرق المسبق لجميع المتغيرات.

3- تقديرات الأجل الطويل لنموذج ARDL: بعد التأكد من خصائص الاستقرار ووجود تكامل مشترك بين المتغيرات، تم تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، بهدف تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأمد بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية. ويعرض الجدول (3) نتائج هذه التقديرات.

الجدول رقم 03: تقديرات طويلة الأمد (ARDL)

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-stat	p-value
LBD	3.12	1.25	2.50	0.02
LINV	1.85	0.56	3.30	0.01
LINF	0.45-	0.21	2.14-	0.04
C	7.89	2.34	3.37	0.00

. Adj R² = 0.68, R² = 0.72

المصدر: برنامج Eviews 10

يُبين الجدول (3) تقديرات معاملات الأجل الطويل لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، والتي تعكس العلاقة التوازنية طويلة الأمد بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية. تُظهر النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتطور القطاع البنكي (LBD) على النمو الاقتصادي، حيث بلغ معامل التقدير 3.12 عند مستوى دلالة 5%، مما يشير إلى أن تعميق النشاط البنكي يساهم في دعم النمو على المدى الطويل. كما جاء أثر الاستثمار (LINV) موجباً ومعنوياً عند مستوى 1%، بمعامل قدره 1.85، مؤكداً الدور الأساسي لتكوين رأس المال في تعزيز النمو الاقتصادي.

في المقابل، سجل معدل التضخم (LINF) تأثيراً سلبياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، حيث بلغ معامل التقدير -0.45 عند مستوى دلالة 5%، وهو ما يعكس الأثر المُقيد لارتفاع التضخم على الأداء الاقتصادي طويل الأجل. أما الحد الثابت (C) فجاء موجباً ومعنوياً إحصائياً، مشيراً إلى وجود عوامل هيكلية أخرى مؤثرة في النمو لم يتم تضمينها مباشرة في النموذج. ومن حيث جودة المطابقة، بلغت قيمة معامل التحديد R^2 نحو 0.72، بينما بلغ المعدل المعدل $Adj. R^2$ حوالي 0.68، مما يدل على قدرة تفسيرية جيدة للنموذج في تفسير التغيرات طويلة الأجل في النمو الاقتصادي.

4- تقديرات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ: يركز هذا الجزء على تحليل ديناميكيات الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي يسمح بقياس استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات الآنية في المتغيرات المستقلة، إضافة إلى تقييم سرعة التكيف نحو التوازن طويل الأجل عقب حدوث الصدمات الاقتصادية.

الجدول رقم 04: تقديرات ECM قصيرة الأمد

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-stat	p-value
ΔLBD	0.92	0.45	2.04	0.05
$\Delta LINV$	0.67	0.32	2.09	0.04
$\Delta LINF$	-0.12	0.08	-1.50	0.14
$ECT(-1)$	-0.35	0.09	-3.89	0.00
$R^2 = 0.65$				

المصدر: برنامج Eviews 10

يعرض الجدول (4) تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (ECM) التي تبين ديناميكية العلاقات قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية. تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتغيرات تطور القطاع البنكي (ΔLBD) على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث بلغ معامل التقدير 0.92 عند مستوى دلالة 5%. كما أظهر الاستثمار ($\Delta LINV$) أثراً موجباً ومعنوياً عند مستوى 5%، مما يعكس استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في تكوين رأس المال على المدى القصير. في المقابل، لم يكن تأثير التغير في معدل التضخم ($\Delta LINF$) ذا دلالة إحصائية، وهو ما يشير إلى ضعف تأثيره قصير الأجل مقارنة بأثره طويل الأجل.

أما حد تصحيح الخطأ $ECT(-1)$ فجاء سالباً ومعنوياً إحصائياً عند مستوى 1%، حيث بلغ -0.35، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات، ويشير إلى أن نحو 35% من الاختلال في النمو الاقتصادي يتم تصحيحه سنوياً.

للمرجع إلى مسار التوازن. وبلغ معامل التحديد R^2 حوالي 0.65، مما يدل على قدرة تفسيرية مقبولة للنموذج في الأجل القصير.

وتؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج القياسي، إذ أظهرت عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، وتوزيعاً طبيعياً لها، وصحة الشكل الوظيفي، إلى جانب استقرار المعاملات وثبات التباين، وهو ما يعزز موثوقية النتائج المتحصلة عليها.

5- اختبارات تشخيص النموذج واستقراره: بغرض التحقق من سلامة النموذج القياسي ومصادقية نتائجه، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية المتعلقة بالارتباط الذاتي، وتوزيع البواقي، وصحة الشكل الوظيفي، وثبات المعاملات وتباين الأخطاء.

الجدول رقم 05: نتائج اختبارات تشخيص نموذج ARDL-ECM

الاختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية (p-value)	الاستنتاج
Breusch-Godfrey (AR(1))	$F = 1.23$	0.28	عدم وجود ارتباط ذاتي
Jarque-Bera	$\chi^2 = 2.45$	0.29	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
Ramsey RESET	$F = 1.15$	0.32	صحة الشكل الوظيفي للنموذج
Breusch-Pagan (Heteroskedasticity)	$\chi^2 = 1.67$	0.20	ثبات التباين

المصدر: برنامج Eviews 10

تُظهر نتائج اختبارات التشخيص الواردة في الجدول (5) أن النموذج القياسي المقدر يتمتع بدرجة عالية من المصادقية الإحصائية. إذ يشير اختبار **Breusch-Godfrey** إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، مما يؤكد سلامة الديناميكية الزمنية للنموذج. كما تُبين نتائج اختبار **Jarque-Bera** أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يدعم صحة الاستدلال الإحصائي للمعاملات المقدرة.

من جهة أخرى، تؤكد نتائج اختبار **Ramsey RESET** صحة الشكل الوظيفي للنموذج وعدم إغفال متغيرات جوهرية، إضافة إلى ذلك، تشير نتائج اختبار **Breusch-Pagan** إلى ثبات تباين الأخطاء، مما ينفي مشكلة تباين التباين غير المتجانس. وبناءً عليه، يمكن اعتبار نتائج نموذج ARDL-ECM موثوقة وقابلة للاعتماد في تفسير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

خاتمة:

وجد هذا البحث بأن القطاع البنكي المصري متطور نسبياً من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات لقياس التطور البنكي وهي: نسبة إجمالي الودائع إلى GDP ونسبة أشباه النقود إلى GDP والائتمان إلى القطاع الخاص إلى GDP والائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان. بالإضافة إلى هذا، وجد هذا البحث أيضاً بأن القطاع البنكي المتطور تمكن من لعب دور مؤثر وفعال في تشجيع النمو الاقتصادي في مصر خلال المدة من 1990 إلى 2023. وقد تم التوصل إلى هذا

الاستنتاج بواسطة استخدام نموذج الانحدار الذاتي للأخطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Model - ARDL).

بناءً على النتائج، يمكن مناقشة الفرضيات المقترحة في المقدمة كالتالي:

- **الفرضية الرئيسية (H1):** تم قبولها، حيث أظهرت النتائج معاملاً إيجابياً ومعنوياً لتطور القطاع البنكي (BD) على النمو الاقتصادي (EG) في المدى الطويل (3.12 / $p=0.02$)، مما يؤكد أن زيادة التطور البنكي بنسبة 1% ترفع النمو بنسبة 3.12%. هذا يدعم النظرية الاقتصادية، خاصة في سياق الإصلاحات المالية المصرية بعد 2016 التي عززت الوساطة المالية. ومع ذلك، في المدى القصير كان التأثير محدوداً (0.92 / $p=0.05$)، مما يشير إلى حاجة لإصلاحات إضافية لتسريع التأثيرات الفورية.
- **الفرضية الفرعية الأولى (H2):** تم قبولها أيضاً، إذ أظهر الاستثمار (INV) تأثيراً إيجابياً قوياً (1.85 / $p=0.01$)، مما يعكس كيف يعمل القطاع البنكي كوسيط فعال في توجيه المدخرات نحو الاستثمارات الإنتاجية، كما في نموذج سولو (Solow, 1956)، هذا يبرز أهمية تعزيز الائتمان للقطاع الخاص لدعم هذه الفرضية.
- **الفرضية الفرعية الثانية (H3):** تم قبولها جزئياً، حيث أظهر التضخم (INF) تأثيراً سلبياً (-0.45 / $p=0.04$) في المدى الطويل، كما في دراسة فيشر (Fischer, 1993)، لكنه كان ضعيفاً في المدى القصير (-0.12 / $p=0.14$)، وهذا يشير إلى أن التضخم العالي في مصر (مثل 33.88% في 2023) يعيق النمو، لكن السياسات النقدية الحديثة قد خففت من تأثيره الفوري.

لذلك، لا بد من اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور القطاع البنكي في إجمالي عملية التطور الاقتصادي في مصر

منها:

- 1) تفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد.
- 2) الحد من دور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية للقطاع الخاص في الاقتصاد.
- 3) تقليل القيود على القطاع البنكي بمعنى تحرير القطاع البنكي من جميع سياسات الكبح المالي.
- 4) تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في مصر، مع الاستمرار في الإصلاحات المالية. كما يُوصى بتعزيز الرقمنة المصرفية لزيادة الوصلية، وخفض التضخم إلى أقل من 5% لتعزيز الثقة في النظام.

قائمة المراجع:

- الكشي عيد، عبد الله الجهني (2001)، *تطور النظم المصرفية وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي*، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 22، العدد 86، ص 65-95.
- عمار حمد خلف. قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق. مجلة الاقتصاد العراقية، المجلد 6 العدد 14، 2010، 180-193.
- البنك المركزي المصري (سنوات مختلفة)، *النشرات السنوية*، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث، القاهرة.

- Al-Awad, M. & Harb, N. (2005), “Financial Development and Economic Growth in the Middle East”,
Applied Financial Economics, Vol. 15, No. 15, pp. 1041–1051.
- Abu-Bader, S. & Abu-Qarn, A. (2007), *Financial Development and Economic Growth Nexus: Time Series Evidence from MENA Countries*, Working Paper No. 223, Ben-Gurion University of the Negev.
- Demetriades, P.O. & Hussein, K.A. (1996), “Does Financial Development Cause Economic Growth?”,
Journal of Development Economics, Vol. 51, No. 2, pp. 387–411.
- Demirgüç-Kunt, A. & Levine, R. (1996), “Stock Market Development and Financial Intermediaries: Stylized Facts”,
World Bank Economic Review, Vol. 10, No. 2, pp. 291–321.
- De Gregorio, J. & Guidotti, P.E. (1995), “Financial Development and Economic Growth”,
World Development, Vol. 23, No. 3, pp. 433–448.
- El-Khatib, M. (2019), “Financial Development and Economic Growth in Egypt: An ARDL Approach”,
Journal of Economic Studies, Vol. 46, No. 4, pp. 780–799.
- Fischer, S. (1993), “The Role of Macroeconomic Factors in Growth”,
Journal of Monetary Economics, Vol. 32, No. 3, pp. 485–512.
- Fry, M.J. (1995), *Money, Interest, and Banking in Economic Development*, 2nd ed., Johns Hopkins University Press, Baltimore.
- Goldsmith, R.W. (1969), *Financial Structure and Development*, Yale University Press, New Haven.
- King, R.G. & Levine, R. (1993a), “Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right”,
Quarterly Journal of Economics, Vol. 108, No. 3, pp. 717–737.
- King, R.G. & Levine, R. (1993b), “Finance, Entrepreneurship and Growth”,
Journal of Monetary Economics, Vol. 32, No. 3, pp. 513–542.
- Levine, R., Loayza, N. & Beck, T. (2000), “Financial Intermediation and Growth: Causality and Causes”,
Journal of Monetary Economics, Vol. 46, No. 1, pp. 31–77.
- McKinnon, R.I. (1973), *Money and Capital in Economic Development*, Brookings Institution, Washington D.C.
- Narayan, P.K. (2005), “The Saving and Investment Nexus for China”,
China Economic Review, Vol. 16, No. 3, pp. 401–412.
- Nurkse, R. (1962), *Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries*, Blackwell, Oxford.
- Patrick, H.T. (1966), “Financial Development and Economic Growth”,
Economic Development and Cultural Change, Vol. 14, No. 2, pp. 174–189.
- Pesaran, M.H. & Shin, Y. (1998), “An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration”,
Cambridge University Press.
- Pesaran, M.H., Shin, Y. & Smith, R. (2001), “Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships”,
Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, No. 3, pp. 289–326.
- Schumpeter, J.A. (1911), *The Theory of Economic Development*, Harvard University Press.
- Solow, R.M. (1956), “A Contribution to the Theory of Economic Growth”,
Quarterly Journal of Economics, Vol. 70, No. 1, pp. 65–94.
- World Bank (1989), *World Development Report*, Oxford University Press.